الخاتمة :

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية ، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل الدول، آخذة حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها .من هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقاً لمنهجية تحليلية لمشكلة البطالة خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها إصلاحات اقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل والبطالة .

للإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة ، وللوصول الى اهداف الدراسة كان لزاما علينا من جهة تقديم الاطار العام لظاهرة البطالة ومحاولة تحليل هذه الظاهرة في الجزائر واعطاء مفهوم الاصلاح الاقتصادي واثره عليها من خلال دراسة هيكلها وخصائصها إضافة إلى معرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة خلال فترة الدراسة

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل اليها في هذا البحث :

نتائج البحث :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة لأثر الاصلاحات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 الى سنة 2014 ، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، في النقاط التالية:

– تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية .إضافة إلى هذا، إن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية، يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة، وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى

– إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لكن نجد على إثر تلك الإصلاحات، أثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصةً، حيث تفاقمت مشكلة البطالة ما يعني أن للإصلاحات الاقتصادية أثر سلبي على مستوى التشغيل والبطالة، حيث وصل معدل البطالة سنة 2000 إلى 29.80 % وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كاجراءات لمكافحة البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل كـ(ANSEJ–CNAC–MC–DAIP.....) والتي حققت نتائج إيجابية، لكن كانت أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

اقتراحات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير والطويل وهي على النحو التالي :

– العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع ، والتقليل من تشوهات في سوق العمل ويكون ذلك باستخدام أدوات التسيير وتحديثها باستمرار .

– لضبط معدل البطالة بصورة دقيقة يقتضي الأمر إجراء تحقيق ميداني (مسح كل ثلاث أشهر) وإجراء تحقيق حول مصدر مجيء البطال (داخل لأول مرة أو للمرة الثانية لسوق العمل خروج إرادي أو إجباري من العمل) وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية .

– تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية ...) باعتباره الاكثر استقطابا للايدي العاملة .

– تطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب وتمكينه من الحصول على القروض بدون فوائد وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري إضافة إلى المتابعة الميدانية لأنشطة المؤسسات وتوجيهها .

– إن تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني تكون له آثار إيجابية على تحريك النمو الاقتصادي وبالتالي إنشاء مناصب شغل جديدة .

– ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل وحجم البطالة، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حده البطالة .

أفاق البحث :

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر ، وذلك بعد تقديم تحليل لواقع هذه الظاهرة أو بالأحرى المشكلة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها:

- اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية .

- محاولة القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم .

- القيام بدراسة تحليلية وقياسية بين البطالة والفقر.